

وانها ليست بما نحن م قوله عليه صلوا يستجلبه فلها ثم زاد افعالوا واستجلبوا
وفي الصباره لو سئغ ومنتها قول صاحب البحر سبح وقات على قوله يعني انه ليس بما يمنع على الجرم
قوله بل بما طلب منه قوله وقد جامع الاستحباب الوجوب بحمله من غير ان يكون له
موجب يستعمله ان يعمل في كل حال بل لا يحل له ان لا يعمل منه ولو لمه صلى الله عليه وسلم
انه كان باسرا بمقتل العترة اجد في وفي الصحيحين انهم عملوا في ما سبق فذلك من اهل
العترة وبطريقه اخرى على الغاية وحسب لعل احد ولائها ان في العترة الاستحباب
وان من حاله في المال وهو غير شريف ولا شايلا باضه خرا ما كان ام جلالا ثم ان كان
خلافا لا يمتعه منه قوله والارادة في مرده ان عرفته من غيره والدنو للمال الفيع قال
وهذا هو ظاهر الاجمعي قوله صلى الله عليه وسلم ما اناك من هذا المال واستغفر شريف
ولدت باخذة وبما فلا سعة نفسك قال وليس في قوله صلى الله عليه وسلم هذا ما نالتم
بما قوله لانا على قطع بانه لبعض خصوص ذلك المال الذي فعله هو صلى الله عليه وسلم
فما سوا الا عام منه ومن جلال اولادهم مطلقا بين جلال قال وهذا هو الوجه المتبادر
لا الذين واملى في المسئلة كلالا على الاخت سببه املاء عليها وقوي بعض وليتد عنه في مر
مرضونه وانه لاه حية في الذنوب بل اظها جاس وبعضها اجتم بعض وهو في الاخت ذ
لا الحق الاستغراب ونسبه الشيخ الامام الى الشيخ ابن الحسن الاشعري نفسه ثم الله وجهه
وقوله الامام في اصول الدين وعلى ان الشيخ الامام لم يدين احبارة هذا في غير من طلابه
بل اذ بدع في النفس انفاق الغفيا على خلافه في نصيبه في سورة الحج هذا ما حضر من قوله
الشيخ الامام رضي الله عنه في الغزير ولعل تركت في خبر ان **ومن ممالا**
اصول الدنيا فان ذهب الى ان الطلام المسمى بسمع وهو ما طوبى الالهعصر رضي الله **و**



قدم وهو ايضا زاي الى الحسن **م** وان الرضا غير الزادة واصل فيه اولا المسئلة واحدها
انه نفسهما والى صغرها وهو صفة فعل والثالث غيرهما وهو صفة ذات وعزاهل من
القولين الى ان جلاب ولم يرحم منها واجده على الاخر **م** ومن ذكر في فبا الوقع عند قيام الغيبة
قال والاطهر انها لا يعني ابدا **م** وفيها اختصار المذاهب في العلوم والمعارف قال وما على ما دفع
الاجم وقال البشر افضل من الملك ولكن لا يجب على المطلع اعتقاد ذلك ولو لم يول الله سادجا
من هذه المسئلة **م** وقال في قوله بالكتب كما يقول الاشعري غير انه يقول في
مطهر بينهما وفي وصول الى ذلك حقيقته قال في تفسيره في سورة النور بعد ما عد ذلك
الناس الذي يبيع امنه ان الله خالق افعال العباد وانها مملكت له وان يحيا الله فانه
علمهم وان لا يملك غايبا ولا يطلب الوصول الى الغاية في ذلك فقلت خطين بها مع
من لغها ملك وهذا هو الحق وقد عرفت في شرح مختصر ابن الجاحود في هذا ان الطلاق المشير
واجبه وتوقف سقوطه من عدم اهله وقال ان ورد نص في هذا الشيخ والاطهر بل انهم على
مسئلة الاطهر بل انهم على ذلك في تفسيره في سورة الطور ونكلم فيه ايضا على قوله
بوله على العترة وقد علم عليها في الغنابقي ايضا لكن مختصا بما ذهب اليه من ان الطلاق
المشير في اجتهده هو احيدار التوقي غير ان التوقي يقبل اذ منهم في الذار عن الاحكام وانه عمل الشيخ
الامام في هذا المعنى والشيخ ابن عبد البر عن الحسن القول بالوقف فيهم وذهب الى
استماع المصطفى صغيرها وبنسبها عليها وسهوها على الابناء عليهم السلام قبل النبوة وبعدها
وما اخرى به نفس اولادها واصولها ونحوها ومنطقا وبلاعة ونواحيه وسبيل
وانت باذهب الى ان من ذوات الاربعة كانت تعبد خمس وهو زاي الغنابقي خالفه في هذا المعنى
والشيخ فاطمة واخرهم شعبة الدبالي مخالفة ايضا **م** وان الحسن لم يبع من سعة في الاطوب

